



وزارة التخطيط
والمتابعة والإصلاح الإداري



بيان

الأستاذ الدكتور/ أشرف العربي

وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

أمام مجلس النواب

عن مشروع

خطة التنمية المسندامة

للعام المالي ٢٠١٦ / ٢٠١٧

(العام الأول من استراتيجية التنمية المستدامة : رؤية مصر ٢٠٣٠)

الأحد ٢٢ مايو ٢٠١٦

الأستاذ الدكتور/ علي عبد العال

رئيس مجلس النواب

السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب الموقر،،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

في البداية أود تقديم خالص شكري وتقديري لمجلسكم الموقر على ما تبذلونه من جهودٍ لمشاركة ومساندة الحكومة المصرية في المضي قدماً نحو بناء نهضة مصر الحديثة، ويشرفني أن أعرض على حضراتكم اليوم خطة التنمية المستدامة للعام المالي ٢٠١٧/١٦ والتي تُعد خطة العام الأول من استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، باعتبارها الإطار الحاكم لمنظومة التخطيط والتنمية على المدى الطويل، والتي تحلم بمصر وطناً شامخاً تعلو رايته بين الأمم.

وتأتي هذه الخطة لتمثل الانطلاقة الحقيقية في تنفيذ برنامج الحكومة حتى يونيو ٢٠١٨ بمحاوره المختلفة، مستهدفةً نمواً احتوائياً ينزامن معه تحقيق أهداف العدالة الاجتماعية وزيادة معدلات التشغيل وخفض معدلات البطالة خاصةً في أوساط الشباب .. نمواً يُراعي اعتبارات الاستدامة ويحافظ على حقوق الأجيال القادمة في مستقبل أفضل .. نمواً يكون الفقراء أول المستفيدين منه، لا يغفل رعاية محدودي الدخل والمناطق الأكثر احتياجاً، يركز على تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة في كافة ربوع الوطن، مستهدفاً القضاء على الفجوات التنموية بين الأقاليم وبما يرسخ لأسس العدالة الاجتماعية الحقيقية.

وكما يستبين لحضراتكم من القراءة المتأنية والتحليلية لخطة التنمية المستدامة للعام المالي ٢٠١٧/١٦ المعروضة بين أيديكم، فإنها تتميز عن سابقتها لاستنادها إلى منظومة تخطيط متكاملة تضع السياسة العامة للبلاد ودستور مصر الحديثة باستحقاقاته الشاملة نصب أعينها، منبثقةً عن تخطيطٍ طويلٍ ومتوسط المدى يضع المواطن المصري على قمة أولوياته، شاملةً أبعاد التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ومحاوراً عديدةً ومستهدفاتٍ كميةٍ ترقى لتطلعات الشعب المصري بإذن الله.

وفي ضوء أهداف وبرامج جميع محاور **استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠**، تم إعداد خطة التنمية المستدامة للعام المالي ٢٠١٧/١٦. لتحدد أهدافها من منطلق رؤية ثاقبة ترى مصر بحلول عام ٢٠٣٠:

"ذات اقتصاد تنافسي ومتوازن ومتنوع يعتمد على الابتكار والمعرفة، قائمة على العدالة

والاندماج الاجتماعي والمشاركة، ذات نظام بيئي متزن ومتنوع، تستثمر عبقرية المكان

والإنسان لتحقيق التنمية المستدامة وترتقي بجودة حياة المصريين"

وترجمت الخطة المحاور الرئيسية لبرنامج الحكومة إلى برامج ومشروعات محددة تحقق أهداف البرنامج وأولوياته التي تشمل الحفاظ على الأمن القومي، وترسيخ البنية الديمقراطية وتدعيمها، وتحقيق التنمية الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية وتحسين خدمات المواطنين، وتطوير البنية الأساسية والتنمية القطاعية، والاستمرار في الإصلاح الإداري، وتوطيد العلاقات الخارجية.

وتضع الخطة في حساباتها ما يموج به العالم من تطورات لا يمكن أن نكون بمعزل عنها، فقامت بتحليل الوضع الاقتصادي العالمي وتأثيره على الاقتصاد المصري.

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر،،،

شكلت الإستحقاقات الدستورية أحد أهم محددات إعداد خطة التنمية المستدامة، مستلهمةً روح دستور مصر الحديثة، لتؤكد على أهمية تحسين خدمات الصحة، والتعليم، والبحث العلمي، وتشجيع التعليم الفني والتقني والتدريب المهني وتطويره، بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل، وإعطاء أولوية قصوى لتطوير المناطق العشوائية.

"وتعول الخطة بشكل كبير على المساهمة الفعالة للقطاع الخاص الوطني في تحقيق التنمية

الشاملة والمستدامة والعدالة، كما تسعى كذلك لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية

المباشرة، وتُعطي أهمية كبرى أيضاً لدعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحقيق

أهداف التنمية المنشودة"

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر،،،

يمرّ الوطن بمرحلةٍ فارقةٍ في تاريخه العريق، تُحتم علينا جميعاً كمصريين مخلصين له عاشقين لترايه، متطلعين لرؤيته بين مصاف الدول المتقدمة، أن نقف يداً واحدةً لنرسم معاً حاضراً باسماً للأجيال الحالية، ومستقبلاً مشرقاً نتطلع لتحقيقه للأجيال القادمة. ومن المؤكد أنكم تشاركوني الرأي وتتعايشون مع الحكومة المصرية حجم الصعاب **والتحديات** الجسام التي تواجه الوطن في سبيل السير قدماً نحو بناء مجتمعٍ أفضل تسوده أجواء الحرية والديموقراطية والعدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية.

ولا أريد أن أكرر على مسامعكم ما سبق وأن قدمته الحكومة في برنامجها من تشخيصٍ مستفيضٍ للتحديات التي تواجه الوطن، فالأجواء التي نمُر بها بلا شك أجواءً غير تقليديةٍ تتطلب عملاً وجهوداً وأفكاراً جديدةً ومتطورة، فقد انعكست أوضاع الاقتصاد العالمي سلبياً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وعلى حركة المرور في قناة السويس، وعلى قدرة الصناعة المصرية في النفاذ للأسواق العالمية، وأثرت الأوضاع الداخلية على قطاع السياحة بشكل كبير، الأمر الذي أفقد الاقتصاد المصري مواردً كانت مضمونةً ومتزايدةً للنقد الأجنبي يعول عليها الكثير في تمويل الاحتياجات التنموية للبلاد. وفي ظل طموحات النهضة التنموية وقيود التمويل كانت هناك ضغوطاً مستمرةً على الموازنة العامة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة العجز إلى حوالي ١١,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وزادت نسبة الدين العام لتصل حوالي ٩٤٪ من هذا الناتج، وانخفض صافي الاحتياطيات الدولية ليغطي فقط ٣,٢ شهر من الواردات السلعية. فقد نتج عن هذه الظروف فجوةً تمويليةً متزايدةً تستلزم الإقتراض من الخارج بحثاً عن التمويل منخفض التكلفة وبما لا يزاحم القطاع الخاص ويقتل فرصه في الحصول على التمويل من السوق المحلية.

يضاف لذلك العديد من التحديات الهيكلية والاختلالات والتشوّهات الاقتصادية، وما يتعلق بضعف رأس المال البشري ومستوى البنية الأساسية. وتعكس المؤشرات الدولية تلك التحديات ومدى الجهد المطلوب لتخطيها،

"فوفقاً لأحدث البيانات تحتل مصر الترتيب رقم ١٣١ من ١٨٩ دولة في تقرير ممارسة الأعمال

الصادر عن البنك الدولي، والترتيب رقم ١١٦ من ١٤٠ دولة في تقرير التنافسية العالمي،

والترتيب رقم ١٠٨ من ١٨٨ دولة في تقرير التنمية البشرية العالمي"

وهذه التحديات تفرض علينا أن نتكاتف معاً يداً بيد حكومةً وبرلماناً وشعباً للتصدي لها عازمين على خوض طريق مليئٍ بالصعاب الداخلية والخارجية، السياسية والأمنية، الاقتصادية والاجتماعية.

ومع ذلك، فالاقتصاد المصري يتسم **بمقومات** متنوعة تمكنه من الوصول إلى مستهدفاته بحلول عام ٢٠٣٠، فمصرُ بعون الله قادرةٌ على تحقيق قفزة كبيرة في مجال التنمية الشاملة، إذا ما تم استلهاً مقومات تاريخها العريق، واستثمار ثرواتها ومواردها وطاقتها البشرية التي تستمد منها قوتها الناعمة، والاستفادة من موقعها الجغرافي المتميز، وبما يمكنها من تبوأ المكانة الدولية التي تستحقها بين الأمم ويستحقها الشعب المصري.

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر،،،

اسمحوا لي أن أعرض على حضراتكم موجزاً سريعاً عن **الملامح الأساسية لخطة التنمية المستدامة** لعام ٢٠١٧/١٦، والتي تمثل البداية الحقيقية لبناء مصر الجديدة، وبالرغم من كل التحديات التي دفعت كافة المؤسسات الدولية إلى توقع تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي إلى ما دون ٣٪ خلال العام القادم (الولايات المتحدة ٢,٨٪، منطقة اليورو ١,٦٪، اليابان ١٪، البرازيل ١٪)، إلا أننا نستهدف استمرار الاتجاه الصعودي لمعدل النمو الاقتصادي ليصل ٥,٢٪ ويزداد ليصل ٦٪ عام ٢٠١٨/١٧، نمواً يصل فيه معدل الاستثمار إلى حوالي ١٦,٤٪ ويزداد ليصل ١٨٪ عام ٢٠١٨/١٧، نمواً يستفيد من قوة الطلب المحلي التي تجعله أقل تأثراً بالصدمات الخارجية.

"وهنا قد يتساءل البعض عن مصادر هذا النمو المستهدف، وفي هذا الصدد أود الإشارة إلى

أننا نعمل كثيراً على قطاعات التشييد والبناء، والاتصالات، والصناعة، وتجارة الجملة

والتجزئة، لتقود النمو الاقتصادي خلال الفترة القادمة"

كما أنه من المستهدف أن تحقق جميع القطاعات الاقتصادية معدلات نمو موجبة خلال عام ٢٠١٧/١٦، فيتجاوز نمو قطاع التشييد والبناء ٩٪ وذلك كنتيجة لاستمرار تنفيذ المشروعات القومية واستكمال مشروع مترو الأنفاق ومشروع بناء مليون وحدة سكنية ومشروع تنمية ١,٥ مليون فدان، وغيرها من المشروعات. ويتخطى نمو قطاع الاتصالات والمعلومات حاجز ٧٪، كما تستهدف الخطة تحقيق نمو في قطاع الصناعة التحويلية بمعدلات تفوق المعدلات الحالية التي لا تتجاوز ٢٪ كنتيجة لجهود الدولة في توفير الطاقة

للمصانع والدعم المتزايد للتنمية الصناعية والاستفادة من تطورات سعر الصرف التي توفر مجالاً أرحب للصناعة المحلية على المنافسة في السوق المحلي والعالمي، ومن المستهدف أن يحقق قطاع السياحة نمو موجباً بعد انخفاض متوقع للعام الحالي في حدود ١٥٪ وذلك كنتيجة لتبني الحكومة استراتيجية جديدة تستهدف تنويع الأسواق السياحية وتشجيع رحلات الطيران المنتظم مع هذه الأسواق والاستفادة من أجواء الاستقرار الأمني، كما يساهم أيضاً قطاع تجارة الجملة والتجزئة بنسبة كبيرة في النمو المتحقق كنتيجة للجهود المبذولة في تنمية قطاع التجارة الداخلية.

وفي ظل معدل النمو الاقتصادي المستهدف البالغ ٥,٢٪، يقدر الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٣,٢٤ تريليون جنيه بزيادة قدرها حوالي ٤٧٤ مليار جنيه مقارنةً بالناتج المتوقع لعام ٢٠١٦/١٥.

وتقدر الاستثمارات المستهدفة بخطة التنمية المستدامة للعام المالي ٢٠١٧/١٦ بحوالي ٥٣١ مليار جنيه بنسبة زيادة حوالي ٣٠٪ مقارنةً بالاستثمارات المتوقعة لعام ٢٠١٦/١٥ والبالغ قيمتها حوالي ٤٠٨,٥ مليار جنيه.

"وسوف تستمر الحكومة في جهودها لتحفيز الاقتصاد المصري من خلال زيادة الاستثمارات"

الحكومية بمعدلات تتجاوز ٥٠٪

ومن المستهدف تخصيص استثمارات حكومية قدرها ١٠٧ مليار جنيه تشكل نحو ٢٠٪ من الاستثمارات الكلية مقارنةً باستثمارات متوقعة لعام ٢٠١٦/١٥ تبلغ ٧١,٣ مليار جنيه وبمعدل نمو في حدود ٥٠٪ وبما يعمل على تحفيز النمو الاقتصادي.

"تستهدف الخطة تحقيق نمواً احتوائياً من خلال الاستثمار في القطاعات التي تمس الحياة"

اليومية لكافة المواطنين خاصةً محدودودي الدخل"

وتستهدف الخطة ضخ استثمارات قدرها حوالي ٤٨,٧ مليار جنيه للهيئات الاقتصادية تشكل نسبة ٩٪ من الاستثمارات الكلية وتتوجه هذه الاستثمارات لتحقيق طفرة ملحوظة في مشروعات الإسكان وتطوير شبكات المياه والصرف الصحي، وتطوير السكك الحديدية، ومشروعات الكهرباء، ومشروعات تنمية قناة السويس التي ستوفر الآلاف من فرص العمل.

وبالنسبة لشركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام، فتقدر استثماراتها بحوالي ٨٣,٢ مليار جنيه، بنسبة تقارب ١٥,٧٪ من الاستثمارات الكلية.

وتبلغ المساهمة المستهدفة للقطاع الخاص في هذه الاستثمارات بحوالي ٢٩٢,١ مليار جنيه أي ما يشكل حوالي ٥٥٪ من الاستثمارات الكلية.

"ومن منطلق حرص وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري على رفع كفاءة الإنفاق العام

والتحول إلى خطط وموازنات البرامج، فقد قمنا بالفعل وبالتعاون مع وزارة المالية بالتنسيق

بين خطط الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري، حيث تم الربط بين منظومة المدفوعات

الحكومية بوزارة المالية وقواعد بيانات وزارتي التربية والتعليم والصحة لربط مدفوعات

مختلف الأبواب بالموازنة العامة المتعلقة بالمنشآت الصحية والتعليمية، وتم عمل نموذج تجريبي

على وحدة حسابية وهذا النموذج قابل للتطبيق على ٢٦٠٠ وحدة حسابية مهيأة بالفعل،

وبما يضمن توفير التمويل الجاري ونفقات الصيانة للمشروعات الاستثمارية التي يتم تنفيذها

لضمان البدء في تشغيلها فور تنفيذها"

وفي ضوء أهمية إيجاد معيار محايد لقياس أداء الخدمات التعليمية، تم إستحداث برنامج **"نقطة بداية"** بهدف إنشاء بنية معلوماتية مركزية فعالة لخدمة كافة أوجه المنظومة التعليمية وإيجاد منظومة حوافز مرتبطة بنقاط أداء يحصل عليها الطلبة والمدرسين من خلال أدوات ووسائل مبتكرة، ويمكن ربط معايير الأداء الجديدة بمنظومة الربط مع الإنفاق لقياس مدى جدوى الإنفاق ومقارنة كفاءة الأداء بين المدارس المختلفة.

وبالإضافة لذلك فقد راعت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠١٧/١٦ في توزيع الاستثمارات الحكومية الالتزام بعدة معايير، أبرزها ما يلي:

• مراعاة زيادة الإنفاق الحكومي الموجه لقطاعات الصحة والتعليم والبحث العلمي.

• البدء في تنفيذ المشروعات التي تحقق أهداف استراتيجية التنمية المستدامة:

رؤية مصر ٢٠٣٠.

- البدء في تنفيذ المشروعات التي تضمنها برنامج الحكومة حتى يونيو ٢٠١٨.
- التأكيد على عدم ادراج أي مشروع بالخطة إلا بعد التأكد من وجود دراسة جدوى حقيقية له موضح بها حجم التكاليف الكلية ومدة التنفيذ ومصادر تمويل واضحة.
- مراعاة البعد المكاني بتوزيع الاستثمارات المستهدفة مكانياً لتحقيق التوزيع العادل للخدمات المقدمة للمواطن ونقله نوعية في المحافظات والقرى الأكثر احتياجاً.
- العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية فيما يتعلق بالخدمات الأساسية المقدمة إلى كافة محافظات الجمهورية وبخاصة الإسكان الاجتماعي ومياه الشرب والصرف الصحي والكهرباء.

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر،،،

تنظر الحكومة إلى **المشروعات القومية الكبرى** بإعتبارها نقطة الإنطلاق التي ستعمل على تعافي الاقتصاد المصري والخروج من عثرته وتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، حيث سيكون لها مردود إيجابي في تحفيز النمو وتخفيض معدلات البطالة وتوفير فرص عمل لائق ومنتج خاصة للشباب، والإرتقاء بالخدمات المقدمة للمواطنين، وجذب الاستثمارات المحلية والعربية والعالمية وتحقيق التنمية في المناطق الحدودية والنائية والخروج من الوادي الضيق.

وتعتزم الحكومة في خطتها المعروضة أمام حضراتكم إعطاء دفعة قوية لتنفيذ هذه المشروعات والتي تم البدء في تنفيذها أو المخطط البدء فيها خلال المرحلة القادمة، والتأكيد على ضرورة الاعتماد على مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ هذه المشروعات، والاستفادة من مصادر التمويل الميسر الذي تتيحه المؤسسات المالية الدولية والإقليمية وبحيث يكون التمويل الحكومي في أضيق الحدود.

وتتبنى الدولة فلسفة جديدة لإدارة وتمويل كافة مشروعاتها وأصولها المالية، فلسفة تحمل أفكاراً مبتكراً ومختلفاً، تستفيد من أخطاء الماضي والتجارب السابقة، تستهدف تعظيم عوائد الاستثمار وتخفيف العبء على الخزنة العامة، وتحويل نقاط الضعف إلى فرص حقيقية، وتطبيق نظم الإدارة الرشيدة بفكر القطاع الخاص، وكما تعلمون حضراتكم فقد تم تأسيس شركة الريف المصري الجديد لإدارة مشروع مليون ونصف مليون فدان، وشركة العاصمة الإدارية للتنمية العمرانية لإدارة مشروع العاصمة الإدارية الجديدة، والشركة الوطنية لاستثمارات سيناء، كما تم تأسيس صندوق سيادي لتعظيم العوائد على أصول وثروات الدولة، وجاري تأسيس شركة القاهرة للاستثمار والتطوير العمراني والصناعي لتطوير منطقتي

الروبيكي ومجرى العيون، وشركة لإدارة مدينة الأثاث بدمياط"

وتتضمن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠١٧/١٦ العديد من المشروعات القومية الكبرى، من المتوقع أن توفر الملايين من فرص العمل، أثناء مراحل تنفيذها (العاصمة الإدارية: ٢ مليون، محور قناة السويس: ١,٥ مليون، مدينة العلمين: ٥٠٠ ألف، ١,٥ مليون فدان: ١٥٠ ألف، محطات توليد الكهرباء: ٦٠ ألف)، ومن هذه المشروعات:

- تنمية محور قناة السويس: من المستهدف في عام ٢٠١٧/١٦ بدء إنشاء محطة كهرباء بطاقة ٤٥٧ ميغاوات، وإنشاء رصيف جديد بميناء العين السخنة، وإنشاء ٦ أنفاق، و ٩ أرصفة بميناء بورسعيد.
- إنشاء جيل من المدن الجديدة على محاور الطرق التنموية الجاري تنفيذها ومنها العاصمة الإدارية الجديدة: من المستهدف في عام ٢٠١٧/١٦ استكمال أعمال البنية الأساسية على مساحة ٣٠٠٠ فدان، وبدء إنشاء ٣٠ ألف وحدة سكنية.
- مشروع استصلاح وتنمية مليون ونصف مليون فدان: تم البدء في تنفيذ المشروع وتحديد المرحلة الأولى بمساحة ٥٠٠ ألف فدان موزعة على ٩ مناطق على مستوى الجمهورية.

وقد تضمن مشروع خطة التنمية المستدامة المعروف على حضراتكم تفصيلات كل مشروع من هذه المشروعات، والمستهدف تنفيذه خلال العام المالي ٢٠١٧/١٦.

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر،،،

تتضمن الخطة عرضاً تفصيلياً لخطط التنمية القطاعية لأبعاد التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمكانية، موضحة مؤشرات أداء كل قطاع، والمستهدفات، والسياسات والبرامج الداعمة لكل نشاط، والاستثمارات الموجهة لتنفيذ مختلف المشروعات.

وبعبارة موجزة، تشمل مستهدفات البعد الاقتصادي للخطة (من بين ما تشتمل عليه) ما يلي:

- **الزراعة:** استكمال تنفيذ مشروع استصلاح وتنمية مليون ونصف مليون فدان، والذي شهد اطلاق موسم الحصاد في مساحة ١٠ آلاف فدان بسهل بركة مؤخراً.
- **الري:** استكمال أعمال شبكات الري والتغذية الكهربائية والصرف في مشروع البنية القومية لتنمية شمال سيناء، واستكمال إنشاء قناة الشيخ زايد، واستكمال إنشاء قناطر أسبوط الجديدة لتحسين الري لزام حوالي ١,٦٥ مليون فدان وتوليد طاقة كهربائية بقدرة ٣٢ ميغاوات.
- **الصناعة:** البدء في ترفيق المنطقة الصناعية جنوب الرسوة بنسبة ٢٥٪، وبالفيوم بنسبة ١٠٪، وإنشاء مجمعين صناعيين في قنا والفيوم، وتأهيل ١٣٥ مصنع للتشغيل، والبدء في إنشاء شركة برأسمال مصدر مليار جنيه لإدارة مدينة الأثاث بدمياط وتطوير المنطقة الصناعية علي وجه السرعة خاصة منطقة الورش والصناعات الصغيرة لدعم الصناعة المحلية، والبدء في نقل المدابغ من منطقة مجرى العيون الى مدينة الجلود بالروبيكي خلال العام المالي ٢٠١٧/١٦ وتفعيل شركة القاهرة للاستثمار والتطوير العمراني والصناعي التي يتم تأسيسها حالياً لتطوير منطقتي الروبيكي ومجرى العيون.
- **الطاقة:** يعاني السوق المحلي من نقص في معروض الطاقة وبما يشكل تحدياً أمام الحكومة في توفير احتياجات الطاقة لكافة القطاعات الاقتصادية وللقطاع العائلي، ومن ثم تنظر الحكومة لقطاع الطاقة بكونه من قضايا الأمن القومي، وتتبنى حزمة إجراءات تستهدف ترشيد استهلاك الطاقة، وتخطيط الطاقة، وتنمية نشاط الاستخراجات بتوقيع العديد من الاتفاقيات الجديدة للبحث والتنقيب عن النفط والغاز، وزيادة الاعتماد على مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، وبما يعمل على زيادة وتنويع مزيج الطاقة الحالي، وفي هذا الصدد تستهدف الخطة استكمال إنشاء ٨ محطات لإضافة قدرات كهربائية من الطاقات التقليدية بقدرة إجمالية تزيد عن ٢٠ ألف ميغاوات، وإضافة قدرات من الطاقة المتجددة في حدود ٣,٣ ألف ميغاوات.

كما تستهدف الخطة إنتاج نحو ٣٦,٤ مليون طن من الزيت الخام والمتكثفات، وحوالي ٣٧,٦ مليون طن من الغازات، واستكمال خطة توصيل الغاز الطبيعي للمنازل لتغذية نحو ٢,٤ مليون وحدة سكنية بالغاز الطبيعي بنهاية عام ٢٠١٨/١٧.

• **النقل:** الإنتهاء من ١٦ طريق ضمن شبكة الطرق القومية بطول ١٩٥١ كم، لتصل جملة أطوال شبكة الطرق في عام ٢٠١٧/١٦ حوالي ٢٧,٦ ألف كم وبنمو يتجاوز ١٣٪ مقارنةً بالوضع في يونيو ٢٠١٤ (٢٤,٤ ألف كم)، وبحيث يبلغ جملة ما تم تنفيذه خلال هذه الفترة ٣١٢٦ كم.

• **السياحة:** استهداف ١٠ مليون سائح، من خلال زيادة الأسواق السياحية الرئيسية إلى ٣٥ سوق (١٥ سوق حالياً)، وتوفير خطوط طيران مباشرة من وإلى المقاصد السياحية المستهدفة، وتطوير البنية الأساسية السياحية، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية في القطاع السياحي، وتشجيع التحول إلى السياحة الخضراء. وتتضمن الخطة مشروعات عديدة لتنشيط القطاع السياحي أهمها المشروع القومي لتنمية سيناء ومشروع تطوير الأماكن السياحية بجنوب الصعيد.

• **الاتصالات:** البدء في تنفيذ ٧ مناطق تكنولوجية توفر نصف مليون فرصة عمل، وتطوير حوالي ٥٠٠ مكتب بريد، وتغطية شبكة الطرق الاستراتيجية بشبكة الاتصالات المحمولة لتصل ٤٤ طريق.

• أما مستهدفات البعد الاجتماعي فتشمل:

• **الرعاية الاجتماعية:** الوصول إلى ١ مليون أسرة مستفيدة من برنامج تكافل وكرامة عام ٢٠١٦/٢٠١٧ بتكلفة تقديرية حوالي ٤,٣ مليار جنيه، وإصدار قانون الأشخاص ذوي الإعاقة، وإفتتاح حوالي ٤٠٠ فصل لذوي الإعاقة، وتطوير منظومة المعاشات ومد مظلة الحماية التأمينية، واستكمال إنشاء قرية متكاملة للأطفال بلا مأوى تسع لأكثر من ٢٠٠٠ طفل كمرحلة أولى.

"تولي الدولة أولوية مطلقة للرعاية الصحية الشاملة المقدمة للمواطنين والتي لا تقتصر فقط على تقديم الخدمات الصحية بل تمتد أيضاً لتشمل الصحة الوقائية وتحسين مستوى خدمات المياه والصرف الصحي والتنفيذ الفعلي للاستراتيجية القومية للسكان، وتعكف الحكومة حالياً على الإنتهاء من إعداد قانون التأمين الصحي الشامل لتقديمه لمجلسكم الموقر، والذي سيضمن بعون الله حياة صحية سليمة وأمنة لكافة المواطنين خاصة محدودودي الدخل، كما أن الخطة المعروضة أمام حضراتكم تستهدف زيادة عدد المستشفيات وتراعي تطوير عدد كبير من المستشفيات الحالية، وتؤكد على تحسين مستوى الخدمات المقدمة فيها، وتبني فكراً جديداً يهدف لفصل الملكية عن الإدارة والاستعانة بالقطاع الخاص في إدارة المستشفيات وفقاً لأحدث النظم الإدارية الحديثة، والتوسع في آليات المشاركة بين القطاعين العام والخاص، وبما يضمن مستوى خدمة يرقى لتطلعات المواطن، وتستهدف الخطة في هذا الإطار استكمال تنفيذ ثلاث مستشفيات وثلاث محطات تحلية مياه بنظام المشاركة بين القطاعين العام والخاص باستثمارات مستهدفة في حدود ٢,٥ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٧/١٦"

وفي مجال الصحة: البدء في تشغيل المستشفيات التي تم إنشائها خلال السنوات الماضية بتجهيزها بالمعدات والكوادر الطبية (منها: مستشفى الفيوم العام، والحكمة بمطروح، وباريس بالوادي الجديد، وبشبيش بالغربية، وبئر العبد ورفح المركزي ونحل بشمال سيناء، وطوارىء كفر سعد بدمياط، والخازندار بعين شمس بالقاهرة). ومن المستهدف أيضاً تطوير وتجهيز ٤٧٥ مستشفى ومركز علاجي منها ١٦٠ مستشفى عام ومركزي، وتطوير ٢٩١٤ وحدة رعاية أساسية أولية، واستهداف علاج ما يزيد عن ٦٠٠ ألف مواطن من فيروس سي بتكلفة تقديرية ٢ مليار جنيه، وتخفيض سعر الأدوية المصنعة محلياً لعلاج الفيروس، واستكمال تصنيع بعض المنتجات الطبية ذات الأهمية الاستراتيجية.

"وفي مجال الصحة الوقائية، فإن هذه الخطة تستهدف لأول مرة وبشكل غير مسبوق زيادة نسبة تغطية شبكات الصرف الصحي في القرى من ١٥% حالياً إلى ٣٠% ترتفع لتصل ٥٠% بحلول عام ٢٠١٨/١٧. وقد تم توجيه استثمارات في حدود ١٤,٢ مليار جنيه تزيد عن خطة عام ٢٠١٦/١٥ بنسبة ١٣% لتنفيذ ذلك، وإعطاء الأولوية للانتهاء من تنفيذ المشروعات المتوقفة أو الجارية ذات الأولوية القصوى والتي تؤثر بشكل مباشر علي تحسين مستوى معيشة المواطنين، والانتهاء من المشروعات التي بلغت نسب التنفيذ بها أكثر من ٧٠%"

وتستهدف الخطة زيادة أطوال شبكات المياه إلى نحو ٣٨,١ ألف كم (بزيادة ٠,٦ ألف كم)، وزيادة أطوال شبكات الصرف الصحي إلى نحو ٣٢,٤٥ ألف كم (بزيادة قدرها نحو ٠,٨ ألف كم) في إطار خطة الحكومة لتطوير الخدمات العامة وتحسين مستوى معيشة المواطنين وذلك بالإنهاء من تنفيذ ٣٣٦ مشروع للمياه والصرف الصحي.

وتتبنى الخطة استمرار **تنفيذ الاستراتيجية القومية للسكان** بهدف خفض معدلات الزيادة السكانية لإحداث التوازن المفقود بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل النمو السكاني والذي يعادل ثمانية أضعاف نظيره في دولة مثل كوريا الجنوبية، وقد خصصت الخطة استثمارات في حدود ٥٠ مليون جنيه لتدعيم أنشطة المجلس القومي للسكان والبرنامج السكاني وتنظيم الأسرة بوزارة الصحة وذلك في مجالات الإرتقاء بمستوى الخدمات الإيجابية وتنظيم الأسرة، وتغيير الاتجاهات لتبني مفهوم الأسرة الصغيرة، ودعم الترابط بين التوجهات السكانية والتنمية الشاملة وتفعيل أنظمة المتابعة والتقييم.

• **التعليم:** خفض الكثافة العددية بالفصول الدراسية بالإنهاء من إنشاء ٨٦٩ مدرسة تضم ١٣٦٨١ فصل دراسي، والبدء في إنشاء ٥٧٤ مدرسة تضم ٨٠٠٠ فصل دراسي. وتطوير العملية التعليمية بتجهيز ١٥٥٠٤ مدرسة بمعامل الحاسب الآلي، وتجهيز ١٠٠٢٥ فصل دراسي مطور للثانوي العام. وتطوير منظومة البحث العلمي. وزيادة عدد الجامعات الحكومية والخاصة بـ ٤ جامعات، بالإضافة إلى تطوير المناهج، والإرتقاء بأداء الإدارة المدرسية.

• **الثقافة والآثار:** تخصيص استثمارات في حدود ٤٩٤ مليون جنيه لقطاع الثقافة لتطوير القصور الثقافية والمتاحف بالمحافظات، وحوالي ٢,٢٧ مليار جنيه لتطوير قطاع الآثار يخص المتحف المصري الجديد منها نسبة ٤٧٪.

• **وفي إطار عام الشباب،** تم تخصيص استثمارات في حدود مليار جنيه للخدمات الشبابية والرياضية يخص مشروع إنشاء مراكز الشباب النموذجية منها نسبة ٣٧٪ لاستكمال تنفيذ ما يقرب من ٩٠٠ مركز شباب، ومن المستهدف أيضاً إنشاء ٦٠ مركز شباب في القرى الأكثر احتياجاً.

وبالنسبة للبعد البيئي، فتتضمن خطة التنمية المستدامة أهدافاً طموحة تشمل:

- **البيئة:** تكثيف أنشطة برامج تحسين البيئة في المحافظات بتخصيص استثمارات في حدود ١,٢ مليار جنيه، وحوالي ٤٥٣ مليون جنيه لمشروع إنشاء وتجديد شبكات الصرف الزراعي، وزيادة نسبة الصرف المعالج إلى ٥٣٪ من إجمالي مياه الصرف.
- **التنمية العمرانية:** تتبنى الحكومة المصرية وللمرة الأولى أكبر برنامج إسكان اجتماعي ينفذ خلال فترة زمنية وجيزة وبما يرسخ لأسس العدالة الاجتماعية الحقيقية، ويستهدف الإنتهاء من ٤٥٦ ألف وحدة عام ٢٠١٧/١٦.

أما البعد المكاني، فقد تم مراعاته بشكل كبير في إطار ما أكد عليه الدستور المصري في المادة رقم (٢٧) من حيث أهمية تحقيق النمو المتوازن جغرافياً وقطاعياً وبيئياً. كما أن تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة يعد أهم أهداف استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، وبرنامج الحكومة حتى يونيو ٢٠١٨.

"وفي ضوء ذلك، تستهدف خطة التنمية المستدامة للعام المالي ٢٠١٧/١٦ معالجة التفاوتات

والفجوات التنموية بين الأقاليم المختلفة خاصة محافظات الصعيد

حيث تم تخصيص استثمارات حكومية لهذه المحافظات في حدود ٢٦ مليار جنيه تشكل نسبة

٣١٪ من جملة الاستثمارات الموزعة"

ومن المشروعات الداعمة للجهود الإنمائية لمحافظات الصعيد والتي تتضمنها خطة ٢٠١٧/١٦ مايلي:

في مجال الصحة: تطوير عدد ٤٦ مستشفى عام ومركزي وتوفير الأجهزة والمعدات الطبية بأقسامها المختلفة، ومن ضمنها مستشفيات أرمنت والبياضية والأقصر العام وإسنا (الأقصر)، وأسوان العام وإدفو (أسوان)، وجهينه وجرجا وسوهاج العام (سوهاج)، وأبنوب وأبوتيج ومنفلوط وديروط (أسيوط)، وبني مزار وملوي وسمالوط (المنيا)، وطامية والفيوم العام (الفيوم)، وأبوتشت ودشنا المركزي ونجع حمادي (قنا)، والخارجة والداخلة وباريس (الوادي الجديد)، ورأس غارب والقصير وشلاتين (البحر الأحمر)، وإهناسيا (بني سويف).

وفي مجال الصحة الوقائية: من المستهدف الإنتهاء من ١٠١ مشروع (منها ٥٣ مشروع مياه، ٤٨ مشروع صرف صحي) موزعة على جميع محافظات الصعيد، وتشكل نسبة ٣٠٪ من مشروعات الصرف الصحي والمياه المستهدف تنفيذها على مستوى الجمهورية.

وفي مجال التعليم: الإنتهاء من ٣٦٦ مدرسة (تشكل نسبة ٤٢٪ من المستهدف على مستوى الجمهورية) تضم ٥٥٠٠ فصل، والبدء في إنشاء ١٦٧ مدرسة (تشكل نسبة ٣٠٪ من المستهدف على مستوى الجمهورية) تضم ٢٤٩٩ فصل.

وفي مجال الطرق: تنفيذ ٧ طرق قومية تشمل طريق بني مزار/ الواحات البحرية، وطريق أسيوط/ الغرافرة، وطريق الغرافرة/ عين دلة، وطريق أسيوط/ سوهاج/ البحر الأحمر، وطريق جنوب الفيوم/ الواحات، وطريق قنا/سفاجا، ووصلة جنوب الفيوم/ طريق الواحات. بالإضافة إلى عدد ٤ كباري على النيل وتشمل ديروط بأسيوط، وطمى وجرجا بسوهاج، وكلابشة بأسوان. وعدد ٤ كباري علوية وتشمل كوبري علوي على طريق العياط ببني سويف، وكوبري جرجا العلوي بسوهاج، وكوبري علوي بمدخل مدينة المراغة بسوهاج، وكوبري علوي جنوب مدينة البلينة بالأقصر.

وفي مجال الإسكان الاجتماعي: تستهدف الخطة تنفيذ نسبة ٢٧٪ من الوحدات السكنية بمشروع الإسكان الاجتماعي بمحافظات الصعيد، وتستحوذ محافظات "أسيوط، والمنيا، وسوهاج، وقنا، والأقصر" على نسبة ٦٧٪ من هذه الوحدات السكنية.

وفي مجال الطاقة: إنشاء ثلاث محطات في الصعيد (بني سويف، وأسيوط، وديروط) بقدرات ٧,٧ ألف ميغاوات بنسبة ٣٧,٥٪ من المستهدف تنفيذه على مستوى الجمهورية.

وفي مجال الزراعة: يخص الصعيد من مشروع تنمية مليون ونصف مليون فدان ١١٣٦,٥ ألف فدان بنسبة تتعدى ٧٥٪ من الإجمالي.

وفي مجال الصناعة: إنشاء عدد ٢ مجمع صناعي في قنا والفيوم.

وفي مجال الاتصالات: إنشاء ثلاث مناطق تكنولوجية بالصعيد (بني سويف، وأسيوط، وأسوان).

"بالإضافة إلى استهداف تطوير المناطق العشوائية بتخصيص حوالي ١,٥ مليار جنيه لذلك وإيجاد آليات تمويل إضافية تصل بإجمالي ما سيتم إنفاقه خلال عامين إلى ١٤ مليار جنيه للإنتهاء من تطوير المناطق العشوائية غير الآمنة والأكثر خطورة وذلك في ضوء توجيهات السيد رئيس الجمهورية مؤخراً"

وتخصيص حوالي ١,٢ مليار جنيه لاستهداف تنمية القرى الأكثر احتياجاً خاصة في محافظات المنيا وسوهاج وأسيوط وقنا وهي المحافظات التي تعاني من أكبر نسبة فقراء في الجمهورية، بالإضافة إلى تخصيص حوالي ٦,٢ مليار جنيه لتطوير الخدمات المقدمة للمواطنين من خلال **المحليات** مباشرة والتي تشمل رصف الطرق المحلية وإنارة الشوارع وتغطية الترع والمصارف ودعم الوحدات المحلية وخدمات الإطفاء والدفاع المدني. وتخصيص إنفاق مناسب لخدمات التعليم والصحة والإسكان في المناطق الأقل نمواً، بالإضافة إلى استهداف استثمارات في قطاعات الصناعة والسياحة وغيرها من القطاعات لتوفير فرص عمل منتج ولائق للمواطنين من خلال دعم برامج التنمية الاقتصادية المحلية.

"ولا يخفى على حضراتكم أن المشكلة أكبر بكثير من أن تتحملها الحكومة منفردة، وبالتالي

فإن الخطة تركز على تحفيز القطاع الخاص الوطني على القيام بدوره المنوط به في مجال

المسؤولية الاجتماعية، وهناك بالفعل نماذج مشرفة يجب أن نشيد بها ويحذو حذوها الجميع"

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر،،،

لا تزال قضية **العدالة الاجتماعية** هي الشاغل الأهم للحكومة المصرية، ومن ثم فقد جاءت في صدارة أولويات خطة التنمية المستدامة للعام المالي ٢٠١٧/١٦، فقد بات يقيناً لدينا أن النمو الاقتصادي وحده لا يحقق تقدماً تلقائياً في التنمية البشرية وأن السياسات المناصرة للفقراء وللاستثمار في رأس المال البشري هي التي تتيح للجميع الفرص المتكافئة للمشاركة في التنمية ومن ثم جني ثمار النمو بالحصول على العمل اللائق والمنتج وتحقيق عدالة توزيع الدخل والتخفيف من عبء الإصلاحات الهيكلية الضرورية عن كاهل الفقراء ومحدودي الدخل ومد شبكات الرعاية الاجتماعية للفئات المهمشة، كما أنه لا يمكن التصدي لقضية الفقر بالاعتماد على تحقيق النمو الاقتصادي فقط ولكن بتبني منظومة متكاملة العناصر تضمن استهداف التشغيل وعدالة التوزيع وتوفير شبكات الضمان الاجتماعي.

وفي هذا الإطار، استهدفت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠١٧/١٦ إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لصالح البرامج التي تتسم بمكون اجتماعي مرتفع مثل الإنفاق على تحسين الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات المواصلات العامة، والطرق، وإسكان محدودي الدخل، وتطوير العشوائيات، وتحسين المرافق وفي مقدمتها مياه الشرب والصرف الصحي، والكهرباء، وكذلك تعزيز منظومة الحماية الاجتماعية الأكثر استهدافاً للفئات الأولى بالرعاية

وعلى رأسها برامج التحويلات النقدية والتي أثبتت نجاحاً كبيراً في الوفاء باحتياجات الأسر الأولى بالرعاية، ودعم الغذاء، والتغذية المدرسية، ودعم الطفل والمرأة المعيلة.

"ما يتجاوز ٦٠ مليار جنيه استثمارات تستهدف تحقيق العدالة الاجتماعية بشكل مباشر في

التعليم، والصحة، والإسكان، والنقل، والعشوائيات، والقرى الأكثر احتياجاً، وتسهم بشكل

كبير في تحقيق النمو الاحتوائي"

وفي مجال الإنفاق الاجتماعي تتضمن الخطة العديد من المشروعات التي تستهدف بشكل مباشر تحقيق العدالة الاجتماعية، حيث تم:

- تخصيص استثمارات في حدود ٦,٩ مليار جنيه لبرامج التعليم قبل الجامعي، تستهدف تحقيق إنجازات عديدة في بناء وتطوير المدارس، وبزيادة بنسبة ٤٣٪ عن خطة عام ٢٠١٦/١٥.
- الاهتمام بالخدمات الصحية المقدمة لمحدودي الدخل، من خلال تخصيص استثمارات في حدود ٥٢٠ مليون جنيه للصحة الأولية والأساسية، وبزيادة بنسبة ١٩٪ عن خطة عام ٢٠١٦/١٥.
- تخصيص استثمارات في حدود ١١,٢ مليار جنيه لمشروعات مياه الشرب والصرف الصحي وبزيادة بنسبة ١٧٪ عن خطة عام ٢٠١٦/١٥. (بخلاف المستهدف تنفيذه بنحو ٣ مليار جنيه من خلال هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة).
- زيادة الاستثمارات المخصصة للبرنامج القومي للإسكان الاجتماعي بنسبة ٢٠٠٪ مقارنةً بخطة عام ٢٠١٦/١٥ لتتجاوز ٣٣ مليار جنيه تستهدف الانتهاء من ٤٥٦ ألف وحدة سكنية عام ٢٠١٧/١٦ وبحيث يصل إجمالي ما يتم تنفيذه خلال العامين الحالي والقادم إلى ٦٥٦ ألف وحدة سكنية.
- استكمال وتطوير خطوط مترو الأنفاق باستثمارات تزيد عن ٥ مليار جنيه، وبزيادة بنسبة ١٥٪ عن خطة عام ٢٠١٦/١٥.
- تخصيص استثمارات في حدود ٥,٢ مليار جنيه لتطوير مرفق السكك الحديدية.
- تخصيص استثمارات بـ ١,٥ مليار جنيه لتطوير المناطق العشوائية، وبزيادة بنسبة ٥٠٪ عن خطة عام ٢٠١٦/١٥، بخلاف ما سيتم تدبيره من مصادر تمويل أخرى.
- الاهتمام بالتنمية الريفية، بتخصيص استثمارات في حدود ٥٠٠ مليون جنيه لعام ٢٠١٧/١٦ لتنفيذ المشروع القومي لتنمية وتطوير القرى المصرية والذي يستهدف

التطوير الشامل لـ ٧٨ قرية سنوياً، كما بلغت جملة الاستثمارات المخصصة للاستهداف الجغرافي لتنمية القرى الأكثر احتياجاً حوالي ١,٢ مليار جنيه.

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر،،،

"لا يوجد شك في أن قضية التشغيل وتوفير فرص عمل منتج ولائق، من أهم القضايا التي

تشغل المواطن المصري، وفي هذا الإطار، تستهدف خطة التنمية المستدامة للعام المالي

٢٠١٧/١٦ خفض معدل البطالة ليصل ١١,٩% مقارنة بمعدل يبلغ ١٢,٣% حالياً، بتوفير

الضمانات اللازمة لتنفيذ الاستثمارات العامة والخاصة التي تتضمنها الخطة والتي من المتوقع

أن توفر حوالي ٤٧٠ ألف فرصة عمل مباشرة بالإضافة إلى آلاف الفرص غير المباشرة"

وقد تضمنت الخطة المعروضة أمام حضراتكم العديد من السياسات والبرامج الفاعلة التي تستهدف تشجيع القطاع الخاص على تنفيذ الاستثمارات المنوطة به والتي تشكل نسبة ٥٥% من جملة الاستثمارات الكلية المستهدفة، ويتضمن ذلك (من بين ما تتضمنه الخطة):

- **تنفيذ خطة متكاملة لتحسين بيئة الأعمال واستعادة ثقة المستثمرين المحليين والأجانب،** وبما يشمل التطبيق الجاد لمنظومة الشباك الواحد، والتوسع في إنشاء فروع جديدة للهيئة العامة للاستثمار بالمحافظات، واستكمال تطوير منظومة الأراضي، واستكمال الخريطة الاستثمارية للجمهورية مع إعطاء الأولوية لتنمية المناطق النائية والأكثر احتياجاً، واستكمال الإصلاحات التشريعية لتبسيط إجراءات الاستثمار بما يشمل مشروعات قوانين الإفلاس، والسجل التجاري، وغيرها.
- **تحسين بيئة الأعمال على المستوى القطاعي،** من خلال سداد كامل متأخرات الشركاء الأجانب في قطاع البترول قبل نهاية عام ٢٠١٦، وتقديم مشروع القانون الجديد بشأن تيسير إجراءات تراخيص المنشآت الصناعية، وتحفيز الاستثمار في مجال صناعة الدواء، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع السياحة وطرح فرص للاستثمار السياحي بمفهوم جديد، وزيادة الاستثمارات في التجارة الداخلية، وتنفيذ ٧ مناطق تكنولوجية جديدة.
- **تعزيز القدرات التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر،** من خلال مبادرة البنك المركزي المصري لتشجيع البنوك على تمويل هذه المشروعات،

ودراسة تأسيس شركة كبرى في مجال التمويل متناهي الصغر مع هيئة البريد المصرية، وتقديم تسهيلات لإنشاء المعارض المتخصصة لتسويق منتجات هذه المشروعات في كافة المحافظات، وإجراء تعديلات في قانون تنظيم المناقصات والمزايدات لمنح أفضلية لهذه المشروعات، ودمج القطاع غير الرسمي في منظومة العمل الرسمي من خلال برنامج متكامل، وتسهيل إجراءات منح التراخيص وتوفير الأراضي اللازمة لتأسيس هذه المشروعات، وإصلاح الإطار المؤسسي والتشريعي المنظم لنشاطها، وتيسير اتاحة الائتمان والتمويل لها من خلال قوانين ستقدم لمجلسكم الموقر خلال الفترة القادمة.

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر،،،

"تدرك الحكومة أن ارتفاع معدلات التضخم يتسبب في تآكل ثمار النمو الاقتصادي من خلال

التأثير السلبي على القدرة الشرائية للأفراد حتى مع ارتفاع دخولهم . هذا بجانب الأثر

السلبي المباشر على القيمة الحقيقية للجنيه المصري مقابل العملات الأجنبية وهو ما يضع

ضغوطاً يتعين تجنبها من خلال سياسات اقتصادية داعمة للسيطرة على التضخم وزيادة معدلات

الإنتاجية . وتستهدف الحكومة خفض معدلات التضخم تدريجياً خلال السنوات التالية،

بتطبيق إجراءات على جانبي العرض والطلب الكلي للاقتصاد للسيطرة على معدلات التضخم"

وبما يشمل:

- تدعيم القاعدة الإنتاجية بتطبيق استراتيجية جديدة للتنمية الصناعية والزراعية، وحل الاختناقات على جانب العرض في كافة مراحله.
- تنفيذ خطة لخفض عجز الموازنة والاحتياجات التمويلية للدولة وهو العنصر الأكثر تأثيراً على التحكم في الطلب الكلي.
- الاستمرار في التنسيق مع البنك المركزي لدعم السياسات النقدية التي ينفذها لامتصاص السيولة النقدية من السوق المحلية.
- ضمان توفر مخزون كافي من السلع الغذائية التي يتم ضخها بمنافذ المجمعات الاستهلاكية.

"تقوم الحكومة خلال الفترة الحالية بتنفيذ مشروعات لتنمية التجارة الداخلية بما يفوق ما تم

إنجازه في تاريخ مصر وبشكل غير مسبوق، مستهدفةً استثمارات في حدود ٦٠ مليار جنيه"

- تبني منظومة متكاملة من الإجراءات التي تستهدف تحديث، وتطوير وتنمية التجارة الداخلية ولوجيستيئاتها بما يضمن ضبط الأسواق والأسعار وحماية المستهلك، وتستهدف زيادة الاستثمارات في التجارة الداخلية من ٧,٨ مليار جنيه إلى ٦٠ مليار جنيه خلال الخمس سنوات القادمة، من خلال الإنتهاء من تنفيذ ٢٥ صومعة و ١٠٥ شونة بطاقة تخزينية تبلغ ٢ مليون طن، والبدء في إنشاء ٧ مناطق لوجيستية، و ١١ منطقة تجارية، وإعطاء دفعة قوية للمنافذ التسويقية المتنقلة بعدد ٣٢٥٠ سيارة.
- التوسع في مشروع "جمعيتي" لتوفير فرص عمل للشباب ومواجهة ارتفاع الأسعار من خلال ١٤ ألف فرع كأكبر سلسلة على مستوى الجمهورية.
- تشجيع إقامة السلاسل التجارية، واستهداف إفتتاح ٨٠ سلسلة تجارية.
- قيام الهيئة العامة للسلع التموينية بالاستيراد المباشر للسلع الضرورية وبيعها بأسعار مخفضة للمواطنين.

"ومن المؤكد أنكم تشاركوني الرأي في أن العنصر البشري يظل هو العامل الحاسم في نجاح أو إخفاق جهود التنمية، ومن هذا المنطلق تعطي خطة عام ٢٠١٧/١٦ أولوية مطلقة للاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب والرعاية الصحية والبحث والتطوير، ولا أدل على ذلك من توجيه استثمارات تبلغ حوالي ٣٥,٤ مليار جنيه من الاستثمارات الحكومية لهذا الغرض"

"يضاف لذلك رفع كفاءة الخدمات العامة الأساسية من خلال زيادة الاستثمارات في البنية الأساسية، وتنمية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتطوير الإدارة الحكومية، وتحقيق التوازن بين تكلفة الخدمة وسعرها، فلا شك أن توفير البنية الأساسية اللازمة لعملية التنمية هو محل اهتمام خاص في خطة عام ٢٠١٧/١٦، حيث تم توجيه استثمارات في حدود ٢٠,٧ مليار جنيه من الاستثمارات الحكومية لمشروعات النقل والتخزين، والزراعة والري، والاتصالات والكهرباء، ونحو ٣٣,١ مليار جنيه للأنشطة العقارية"

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر،،،

واقع الأمر، فإن خطة التنمية المستدامة للعام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ بأهدافها الطموحة السابق ذكرها تعول كثيراً في تحقيق مستهدفاتها المختلفة على بعض المحددات، ومنها:

- تنفيذ إصلاح تشريعي متكامل من خلال تطوير وتعديل واستحداث مجموعة من القوانين المرتبطة بالقطاعات المختلفة، مثل تطوير الإدارة المحلية وتمكين المستوى المحلي والاهتمام به، والخدمة المدنية، والتأمين الصحي الشامل، وضريبة القيمة المضافة، وغيرها من القوانين الهامة.
- مواصلة والإسراع بجهود تنفيذ السياسات الإصلاحية، خاصة ما يتعلق بتطوير سياسات الاستثمار لتصبح بيئة الأعمال أكثر سهولة وجاذبية للاستثمار المحلي والأجنبي خاصة في قطاعات الطاقة والنقل والتجارة واللوجيستيات والصناعة، وبما يرفع من نسبة مساهمة الاستثمار في النمو الاقتصادي.
- فاعلية البرنامج الحكومي للإصلاح المالي والاقتصادي في خفض عجز الموازنة العامة للدولة للوصول إلى المستويات المستهدفة (٩,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقارنةً بـ ١١,٥٪ حالياً).
- تطبيق سياسات فاعلة لتشجيع الصناعة المحلية من خلال تفعيل قانون تفضيل المنتج المحلي رقم ٥ لسنة ٢٠١٥ وتنفيذ استراتيجية تعميق صناعة السيارات، وتسهيل إجراءات تراخيص المنشآت الصناعية، وزيادة قدرة الصادرات المصرية في النفاذ للأسواق الإقليمية والعالمية من خلال تبني برامج مساندة للتصدير أكثر تطوراً وفاعلية مع التركيز على الصادرات ذات القيمة المضافة المرتفعة، والاستمرار في سياسات ترشيد الاستيراد كمرحلة أولى وحتى يستعيد سعر الصرف توازنه، وبما يعمل على تخفيض العجز في الميزان التجاري.
- تشجيع العمل بمفهوم سلاسل الإنتاج والقيمة والتجارة لتحقيق التكامل بين مراحل الإنتاج المختلفة، وتعزيز الترابط بين إنتاج المنشآت الصغيرة والمتوسطة واحتياجات المنشآت الكبرى.
- تطبيق برامج عاجلة لتنشيط النمو الاقتصادي في القطاعات الاقتصادية الأكثر تضرراً من الركود الاقتصادي العالمي ومن الأوضاع الداخلية، مثل قطاع السياحة، والصناعات ذات التوجه التصديري، وغيرها.

• تبني حزمة مبتكرة ومتنوعة من السياسات التي تستهدف زيادة موارد الدولة من النقد الأجنبي، في ظل الجهود المبذولة من البنك المركزي المصري لتشجيع الاستثمار وتحفيز القطاع الصناعي على التصدير.

• زيادة المشاركة بين القطاعين العام والخاص في تنفيذ كافة المشروعات التنموية التي تتبناها الحكومة خلال الفترة الحالية، خاصةً في مشروعات الصحة والتعليم.

"وتتضمن الخطة آلية واضحة لمتابعة تنفيذ كافة برامجها ومشروعاتها، من خلال نماذج

ومؤشرات قياس أداء محددة، وبما يؤكد حرص الحكومة وعزمها الجاد على تنفيذ خططها

وأهدافها، وتحديد المعوقات التي قد تواجه التنفيذ للتعاطي معها آتياً من خلال التعاون مع

مجلسكم الموقر، وترحب الحكومة بأية خطوات لمراقبة مدى الالتزام بذلك"

وقد تم في هذا الصدد، تطوير نماذج إعداد ومراقبة ومتابعة وتقييم للخطة، ومن المستهدف خلال الفترة القادمة إعداد أدلة وبرامج لتنمية القدرات على المستويين المركزي والمحلي، وبما يعمل على توحيد الجهود لدعم قدرات المحليات في إدارة بعض الاستثمارات تفعيلاً للدستور، وسيتم تقديم كافة أوجه الدعم الممكنة للقائمين على التخطيط المحلي وتقديم الخدمات المحلية لزيادة رضاء المواطن.

كما بدأت الحكومة في إصلاح منظومة التخطيط وتأسيس منظومة معلوماتية متكاملة للتخطيط القومي والمتابعة والتقييم، لمتابعة الأداء التفصيلي لمشروعات الدولة وأصولها، ولرفع كفاءة القرار التخطيطي وزيادة كفاءة الإنفاق العام، من خلال إصدار رقم مرجعي موحد على مستوى الدولة لكل ما هو على الخريطة المصرية، وبحيث يُسهل عملية المتابعة ويؤثر إيجاباً على تخطيط الخدمات وتنفيذ المشروعات بدون تكرار.

السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر...

لقد حرصت في هذا البيان على إبراز التوجهات الحاكمة لمنظومة التخطيط، وعلى توضيح المنهج العلمي المتبع في إعداد الخطة وفي صياغة أهدافها وسياساتها وبرامجها أخذاً في الاعتبار الأوضاع الراهنة وما تفرضه من تحديات على المستويين المحلي والعالمي، وطموحات الشعب المصري العظيم في أن يعيش بالصورة التي يستحقها ويحلم بها.

إن الخطة المعروضة على حضراتكم يجب النظر إليها باعتبارها البداية الحقيقية لإعادة بناء مصر الجديدة التي حددت رؤية مصر ٢٠٣٠ أهم ملامحها، مصر التي ستكون بإذن الله من أفضل ٣٠ دولة على مستوى العالم من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي، والتنمية البشرية، ومكافحة الفساد، وتنافسية الأسواق، وجودة الحياة.

مؤكدين لحضراتكم أننا ماضون بصدق في طريق الإصلاح، عازمون على قطع مشوار طالما تم تأجيله، لا ندخر جهداً في مواجهة التحديات، نؤمن تماماً بأن الله لا يضيع أجر من أحسن عملاً، نؤكد على أهمية تعاون مجلسكم الموقر مع الحكومة في تنفيذ كافة برامجها وخططها التنموية الطموحة، ومساعدتها في تذليل الصعاب لتحقيق ما وعدت به الحكومة في برنامجها خلال العامين القادمين والذي أقره ووافق عليه مجلسكم الموقر.

ونحن بأذن الله والتعاون من تحقيق هذه الأهداف

طالما التمس المصريون حول هذه الرؤية

ولا يسعني في ختام كلمتي سوى التوجه لحضراتكم بخالص امتناني وتقديري داعياً

المولى عز وجل أن يوفقنا جميعاً لما فيه الخير والصالح لوطننا الحبيب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

أ.د. / أشرف العربي

وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري